النقابة والإضرابات العمالية في عمالة وهران فيما بين 1919ـ 1939

د: بختاوي خديجة
جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس

مقدمة

يعبر العمل النقابي والإضرابات من بين الوسائل التي اعتمد عليها الجزائريون لمقاومة الإحتلال الفرنسي، فقد كانت للفئة العمالية ونشاطها النقابي دور كبير في نشر الوعي السياسي والإجتماعي في صفوف الجزائريين، فعلى الرغم من أن هذا النشاط لم يكن جزائريا خالصا في بادئ الأمر إلا أن المنتسب للنقابة الفرنسية فقد اكتسب المجتمع أسلوب جديد للرد على السياسة الفرنسية، فما مدى استفادة الجزائريين من هذه التنظيمات؟ وإلى أي مدى ساهمت الإضرابات في بلورة الوعي السياسي في الجزائر؟

لقد اهتمت فرنسا بالنشاط الصناعي في الجزائر خاصة خلال فترة ما بين الحربين، ومع هذا الاهتمام فقد كانت رافضة لفكرة تكوين فئة عمالية أو البروليتاريا كما كان تسمى في ذلك الزمن، ويعود سبب هذا الرفض إلى تخوفها من ظهور قوة مجابهة جديدة تتمثل في العمال، هذه القوة التي سرعان ما قد تتطور وتتفاعل مع الأحداث الجديدة، تعمل على نشر الوعي وسط العمال وبالتالي وسط المجتمع. لقد تخوفت فرنسا من العمال لأنهم قد يشكلون خطورة على مصالحها وعلى سيادتها، وقد أكد المجلس الأعلى للمستعمرة هذه المخاوف بحيث كان يرى أنه من الخطأ إقامة نشاط صناعي يعمل على تكوين فئة

عمالية غير راضية على وضعها تسعى لتحقيق مكاسب مادية وسياسية، [1].

ولهذا كان اعتماد فرنسا على اليد العاملة الأجنبية خاصة المغربية والإسباني، مما انعكس سلبا على العمال الجزائريين الدين ظل عددهم جد محدود، غير أن التطورات التي عرفتها الساحة العالمية أجبرت فرنسا على تجاوز مخاوفها وتغير نضرتها، فقد ظهر توجه اقتصادي جديد أعطى للصناعة مكانة أساسية، فازدادت الحاجة إلى مزيد من العمال، بسبب تناقص اليد العاملة الأجنبية خاصة الاسبانية والمغربية والتي شكلت ولفترة طويلة منافسة حادة، وقد تناقص عددهم قبيل وبعد الحرب العالمية الأولى، فاختار الأسبان والمغاربة العودة إلى الديار نتيجة التضخم الذي شهدها الفرنك الفرنسي، وأيضا بسبب ارتفاع أسعار المواد الاستهلاكية، في حين تم تجنيد الفرنسيين. وقد استفاد الجزائريون من هذا التراجع، بحيث استعانت بهم السلطة الفرنسية فبدأت شريحة العمال في الظهور والاتساع. [2]

ظهور النقابة في العمالة

لقد تزامن تاريخ ظهور النقابة العمالية في الجزائر مع تطور النظام الرأسمالي الفرنسي الإستعماري في أواخر القرن التاسع عشر وبالتحديد سنة 1884، حين سمحت السلطة الفرنسية بتأسيس هذا التنظيم لفائدة الفرنسيين من أجل الدفاع عن مصالح العمال، وتم وضع قانون الأساسي لهذا التنظيم جاء فيه عدة نقاط من أهمها :

- حق العامل في الانضمام للنقابة بعد حصوله على صوت واحد على الأقل.

- فتح بورصة العمل أمام العمال دون تميز ودون التطرق إلى الاتجاهات السياسية

- عدم إجبار المنخرطين على دفع تبرعات للنقابة لتشجيع العمال على الانخراط

_ المساواة بين النقابيين، ومنع التصرفات العدائية ضد النقابيين.[3]

ومع أن قرار إقامة النقابة كان في 1884 إلا أن التأسيس الفعلي قد استغرق سبعة عشرة سنة، بحيث ظهرت كمؤسسة وكنشاط عمالي فعال سنة 1901، بحيث تم إحصاء حوالي 26 نقابة قي الجزائر، موزعة على كل العمالات، منها 10 في عمالة الجزائر، 9 في قسنطينة، و5 في وهران.[4]

أمام تزايد الحاجة إلى يد عاملة قامت فرنسا بإصدار مرسوم رئاسي في سنة 1922 نص على ضرورة الاستعانة باليد العاملة الجزائرية، وحث والي العمالة والإداريون على استخدام كل الأساليب بغية تشجيع التوظيف، منها الوسائل اللينة مثل الإغراءات المادية كالرواتب، وحتى التهديد والعقوبات كالامتناع عن تقديم المنح الخاصة بغلاء المعيشة أو توقيف منح رخص فتح المقاهي لمعطوبي الحرب.[5]

وقد أدت هده السياسة إلى ارتفاع عدد اليد العاملة الجزائرية، وشملت مختلف القطاعات، بداية القطاع الزراعي الذي كان بحاجة إلى يد عاملة خاصة في موسم الحصاد، وقد وجدت فرنسا نفسها مضطرة إلى الاستعانة بالمجندين فتقدمت لمصلحة الزراعة بطلب من وزارة الحربية تلتمس فيها تسريح بعض الجند من أصول ريفية للعمل في المزارع، وقد لقي الطلب القبول فسرحت عدد محدود منهم للمساهمة في عملية الحصاد.[6]

لم يكن القطاع الزراعي الوحيد الذي كان بحاجة إلى يد عاملة بل شهد النقص عدة قطاعات أخرى خاصة المصانع والورش، والمناجم، والموانئ والإدارة وغيرها من القطات التي كان يمنع فيها سابقا الجزائريون من الولوج إليها، وتمكن الجزائريون من الحصول فرص عمل جديدة، على أنه ظلت بعض المناصب الحساسة والمراتب العليا التي حكرا على الفرنسيين.[7]

ومع ذلك ضل المجهود الفرنسي قليل الأهمية، فلم يتجاوز عدد العمال في القطاع الصناعي قبيل الحرب العالمية الثانية 40000 ألف عامل، الثلث منهم فقط شكل يد عاملة جزائرية [8].

ومهما يكن فقد تزايد عدد العمال الجزائريين، ودفع انتشارهم في العمالة إلى إستغلالهم من قبل الفرنسيين في الحياة السياسية، ورأت بعض الاتجاهات السياسية الفرنسية ضرورة إشراكهم في الحياة العامة، والسماح لهم الإنخراط في النقابات العمالية، وقد تزامن هدا مع إقرار بعض القوانين التي سمحت للجزائريين الحصول على بعض الحقوق منها الانضمام في النقابات، وكان أهمها إصلاحات الحاكم العام جونار ستة 1919 دون أن يمس هذا المصالح الفرنسية العليا.[9]

إن ازدياد اليد العاملة الجزائرية جعل منها فئة مهمة في الحياة العامة خاصة السياسية، فتزايد عددها في العمالة جعلها تستغل في الصراع السياسي الذي كانت تشهده الساحة الفرنسية، ورأت بعض الاتجاهات الفرنسية ضرورة استخدامها كورقة ضغط على السلطة، وهدا بالسماح لهم الانضمام إلى النقابات الفرنسية.

ولم تبدي فرنسا معارضتها لانضمام الجزائريين في النقابات الفرنسية، لأنها لا تمثل حزبا ولا تمارس النشاط السياسي، فهي تهتم

بمشاغل العمال ومطالبهم، ولهذا سمحت لعدد كبير من الجزائريين الانضمام للنقابة الفرنسية[9].

لقد مثلت بورصة العمل النواة الأساسية للنقابة العمالية في الجزائر، وقد شهدت إضرابات متكررة مثلت أساس المواجهة بين الإدارة الفرنسية والعمال، وكانت بمثابة المؤسسة التي وجهت أنضار العمال إلى طريقة العمل النقابي.

يعود تأسيس بورصة العمل إلى سنة 1892 حيث قبل المجلس العام إقامة هيئة تمثل العمال الفرنسيين. وقد وافق والي العمالة على الفكرة، فقرر المشرفون إجراء انتخابات لتعين ممثلي الغرف النقابية سنة 1903، وهكذا برز في الساحة بورصة العمل [11].

تعطل نشاط بورصة العمل أثناء الحرب العالمية الأولى بسبب قلة التمويل المالي، وتجنيد معظم أعضائها في الجيش وتوقفت رسميا سنة 1916 ،غير أنه بنهاية الحرب استعادت البورصة نشاطها بقوة، وشهدت اقبلا كبيرا من العمال بسبب الأفكار الجديدة في ظل انتصار الفكر الاشتراكي في الإتحاد السوفيتي، وقد أخذت تعمل على انتشار منهجها خارج حدوده، وكانت النتيجة تأسيس عدة نقابات أخذت في النشاط إلى جانب بورصة العمل، وبعد أن نجح الحزب الاشتراكي في اكتساب تعاطف شريحة واسعة من العمال قرروا السيطرة على بيت الشعب الذي يعتبر المقر التابع لبورصة العمل [12].

وفي هذه الظروف عقدت دورة إستثنائية لبورصة العمل، وتأسس أثنائها فيدراليتين عامتين للعمال سميت الأولى بالوحدوية والثانية الأغلبية، وكانت تمثل فروع نقابية، وقد نجت الأولى في البداية من

اكتساح الساحة غير أن نشاط العمال رجح الكفة لصالح أعضاء بيت الشعب [13].

ومن الواضح أن النشاط النقابي قبل الحرب العالمية كان فرنسيا محضا لأنه أسس للفرنسيين وخدمة لمصالحهم المادية، ولكننا نلمس استفادة جزائرية من هذا النشاط، فالمجتمع الجزائري لم يسبق له أن تعامل مع هذه المنظمات ولهذا فهذه التجربة كانت بمثابة درس لممارسة يمكن اتخاذها لمجابهة الإحتلال الفرنسي.

وامتد النشاط النقابي بعد الحرب ليشمل مختلف مناطق العمالة، فتأسست عدة نقابات في كل من عين تموشنت وحمام بوحجر ومعسكر ووهران، ضمت عمال كل من المناجم والموانئ، ولم يدرك العمال في بداية الأمر أهمية هذا النشاط ولهذا كان الإقبال عليها ضعيفا، غير أن الأوضاع الإقتصادية والظروف الصعبة حتمت عليهم الانخراط ولو بشكل نسبي في البداية، ليرتفع عددهم فيما بعد، وقدر عددهم حسب جريدة صدي وهران ب 3000 عامل، منهم 2700 جزائري، و300 فرنسي، وهنا نلاحظ أن عدد الجزائريين فاق عدد الفرنسيين، ويفسر قلة الفرنسيين بأنهم هم المسيرون وبالتالي يكون عددهم قليل عكس العمال الذي يقع عليهم العبء[14].
والخلاصة التي نخرج بها من هذا الطرح هي:

- ظهور الفئة العمالية في الجزائر كان نتيجة الحركة الصناعية الجديدة في الجزائر، وقلة اليد العاملة، فلم يكن أمام فرنسا سوى الاستعانة بالجزائريين ومراقبتهم.
- إقرار فرنسا التنظيمات النقابية في 1884، وبالرغم من ذلك فإن عدد المنخرطين ظل قليل، ويعود سبب هذا إلى طبيعة العمل الممارس

من قبل الجزائريين، فغالبا ما كان عملهم يومي أو موسمي في مختلف القطاعات الصناعية والزراعية، الأمر الذي منعهم الانضمام إلى النقابة.

- انضمام الجزائريون إلى النقابية كان في بادئ الأمر عفوي بعدما وجدوا أنفسهم عمالا في المصانع الفرنسية، وقد شاركوا في التجمعات التي كانت تعقدها النقابة الفرنسية، لكن سرعان ما تطورت الأوضاع في فترة ما بين الحربين ليدرك الجزائري مدى أهمية النقابة للدفاع عن مصالحه المادية والإجتماعية.

- حصول العمال على بعض المكاسب مثل الراتب، وساعات العمل المحدودة، والساعات الإضافية، والحق في العطلة السنوية.

- انتشار النشاط النقابي والتنظيمات النقابية في مختلف مناطق العمالة، وتأسيس نقابة خاصة بالنشاط الزراعي، ومشاركة عدة قطاعات في الإضرابات، فنج العامل والفلاح وحتى الطالب.

كان النشاط النقابي والنضال العمالي الذي شنه العمال في كل مناطق الجزائر إحدى السمات الجديدة التي مثلت الأساليب الجديدة لمواجهة فرنسا، ولم تجد فرنسا فترة راحة بعد قضائها بشكل شبه كلي على المقاومات الشعبية، لتجد نفسها في حالة مواجهة مخالفة عن الأولى، شنها المجتمع في المدينة والريف، وهذا يعني استمرارية المقاومة وتحولها من مقاومة ضد الإحتلال إلى مقاومة الوجود الفرنسي وسياسة الإستعمارية، وهذا يؤكد فرضية تعايش الجزائريون مع الأوضاع الجديدة وتمسكهم بحقوقهم ومطالبهم وفق الإمكانيات المتاحة لديهم.

لقد اكتسب الجزائريون آلية دفاعية جديدة لمقاومة السياسية الفرنسية حسب مقتضيات تلك الفترة. فالحركة النقابية العالمية كانت

تعتبر الإضرابات ثورة عمالية ضد الاستبداد والظلم، وبالتالي فإن انتقال آثارها إلى الجزائر يجعلنا ندرك التفاعل الإيجابي الذي حدث بين الجزائريين والوضعية التي كانوا يعيشون فيها وفقا للسياسة الفرنسية، لقد حدث نوع من الوعي لخطورة وقوة هذه التنظيمات التي أقرتها فرنسا، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الإضرابات العمالية التي ستشهدها العمالة خلال الفترة مابين الحربين.

- الإضرابات العمالية في العمالة

بعد أن تم تأسيس النقابات عرفت العمالة نشاطا عماليا مكثفا بدأتها بالفترة الممتدة ما بين 1919 و1924، حيث شهدت الساحة سلسلة من الإضرابات المتتالية والتي مست مختلف القطاعات، كان البعض منها عنيفا من حيث المضمون والنتائج والبعض الأخر بسيطا. بدأت هذه الحركة باحتجاج عمال الموانئ ثم لحقت بهم بقية القطاعات، وقدم المضربون مجموعة من المطالب أهمها:

- إعادة النظر في قيمة المنح الممنوحة للعمال خاصة منحة غلاء المعيشة والتي حددت ب180 فرنك فرنسي، ومنح العائلة ب330 للطفل الواحد و360 للطفلين.
- البدء في تطبيق هذه المنح ابتداء من 01 جانفي1919 . 15

تم تقديم هذه المطالب للسلطات الفرنسية، لكنها رفضت الاستجابة لها، فقرر العمال شن إضراب مفتوح، وطالبوا رفع الأجور إلى أربعة عشر فرنك فرنسي لكل العمال، وخصصوا لعمال الموانئ راتب قدر بستة عشر فرنك فرنسي كون عملهم شاق. انتقلت حمى الإضراب بعدها إلى دوائر وقطاعات اقتصادية أخرى منها عمال المناجم، ومصانع السجائر، وعمال الموصلات، والمخابز، وشلت الحركة

الإقتصادية في أهم مناطق العمالة التي كانت تعرف بأنشطتها الإسترتيجية، ومن أهمها: الموانئ متل ميناء مستغانم، المناجم مثل وبني صاف، والمناطق الزراعية مثل معسكر، وتيارت.[16]

لقد جسدت النقابة رغبة الإدارة الفرنسية في تساهلها وتغير رؤيتها للجزائر على أنها كانت تمثل النضال والفكر الجديد العالمي، وكانت فرنسا تعتبر ذلك من باب المساواة مع الفرنسيين، ولأنها كانت بحاجة إلى اليد العاملة الجزائرية. لقد دفعت الحاجة الإقتصادية فرنسا إلى الاستعانة باليد العاملة الجزائرية، ومع منحها لبعض الحقوق فقد ضل العامل الجزائري يشعر بالإستيلاب، فهو يصنع منتوج غير قادر على استغلاله بسبب إرتفاع أسعاره وانخفاض رواتبهم، وكانت الاستفادة الجوهرية من انضمام العمال إلى النقابات هي حضور اللقاءات، والاحتكاك بعمال أوروبيين، ومعرفة ممارسة قانونية يطالب فيها الفرد بحقوقه بشكل سلمي وبأسلوب مختلف.

لم يكن أغلبية العمال يدركون مدى أهمية انضمامهم إلى النقابات، ومع ذلك تجدهم يتفاعلون معها بشكل جيد، فالإضرابات التي عرفتها دائرة وهران وانتقلت آثارها إلى بقية الدوائر خلقت نوع من التعاون والتآزر بين العمال في مختلق القطاعات.

لقد كان النشاط النقابي في بداية تكوينه فرنسيا محضا انطوى تحته العمال الجزائريون، لأنه لم يكن يسمح لهم قي تلك الفترة بالتجمهر في أي إطار، واستفاد العامل الجزائري كثيرا من هذا الانضمام، لأنه مثل مدرسة ساهمت في تطور الوعي لدى الفئة الشغيلة.

الإضرابات العمالية في العمالة 1919 و1925

لقد سجلت تقارير الشرطة الفرنسية سلسلة من الإضرابات العمالية ابتداء من سنة 1905، وقد قدر عددها بخمسة إضرابات، شارك فيها 1090 مضرب، وأربعة وعشرون مؤسسة، دامت هذه الإضرابات مدة زمنية طويلة، وانحصرت مطالبها في رفع الأجور وتثبيتها، والزيادة في تسعيرة عمل الليل.[17]

ومع أنها لم تشكل تهديدا فعليا على المصالح الفرنسية، فإنها تعتبر الانطلاقة الأولى لسلسلة من الحركات الاحتجاجية التي ستشهدها العمالة في مختلف القطاعات.

واستمرت الحركة إلى غاية سنة 1922 والجديد فيها أنها كانت مدروسة، فغالبا ما كانت تتزامن وفترات العمل الملح لتشكيل ضغط على الإدارة الفرنسية، فنجدها في فترة مواقيت الحصاد أو فترات التبادل التجاري المكثف، فكان العمال الموانئ يرفضون شحن السلع سواء القادمة من أوروبا أو الموجه من الجزائر، خاصة السلع السريعة التلف. كان العمال يقومون بالإضرابات بسبب انخفاض الرواتب التي كانت تقدر بحوالي ثلاثة فرنك لليوم، والتي لم تكن تناسب الجهد المبذول، ولم تكن الإدارة تولي اهتمام لمطالبهم، لهذا غالبا ما كانت تتحول الإضرابات إلى مشدات بين العمال ورؤساء العمل.[18]

ومع ذلك لم تكن كل الإضرابات سببها الأجور بل كانت تندلع لعدة أسباب أخرى كالمهنية، ففي نفس السنة شن عمال مصنع السجائر باستوز في وهران حركة إضراب واسعة، شارك فيها 1000 عامل، وكان سبب هذا الاحتجاج تسريح الإدارة لمجموعة من العمال بسبب موقفهم المتعاطف مع الإضرابات التي عرفتها بقية القطاعات، فاستغل العمال الحدث ورفعوا حدة احتجاجات، وقدموا عريضة مطالب كان

في أولويتها رفع الأجور لتصبح فرنكين بدل فرنك ونصف. ألهب إضراب باستوز مصنع السجائر في وهران ومستغانم. ساهمت هذه الحركة في اتساع واستمرار الإضرابات في قطاعات مختلفة، وحققت بعض المكاسب منها: رفع الأجور، وإضافة فرنكين للراتب، هذا الإجراء دفع الكثير من المضربين إلى استئناف العمل في عدة مصانع.[19]

كانت إضرابات 1919 نقطة تحول بالنسبة للجزائريين فقد تمكنوا من ضرب اقتصاد الفرنسيين المتواجدين في الجزائر أو في فرنسا، خاصة تلك التي شلت القطاعات الحيوية مثل الموانئ حيث رفض العمال شحن المواد الأولية كالحبوب، والخمور والأسماك. وشعر الأوروبيون بخطورة هذا الوضع وحاولوا استدراكه من خلال تلبية بعض المطالب الجزئية التي لا تضر بمصالحهم، ومع ذلك شل القطاع الاقتصادي بسبب انتقال حمى الإضراب إلى القطاع الحرفي الصناعي.[20]

أعطت هذه التدابير أكلها فقد توقفت الإضرابات وعاد العمال إلى مصانعهم مع أنهم لم يتمكنوا من تحقيق كل مطالبهم، ولكن ساهمت الحركة في إيقاظ الحس العمالي، وأدركوا وجود أساليب جديدة للتحقيق ببعض المكاسب، وهذا ما أدى إلى ظهور سلسلة من الإضرابات الأخرى.

تجددت الإضرابات في الموانئ ما بين 1920إلى 1924 لمدة أربعة وعشرين ساعة، وتعددت أسبابه منها؛ تكليف العمال بمهام لا تدخل في نطاق تخصصهم، كتكليف الحمالين تغير العربات، والمطالبة بإعادة مراجعة قانون حوادث العمل. لقد كانت مطالب المضربين مشروعة وبالرغم من ذلك استخدمت السلطة الفرنسية القوة بدل الدخول في

مفاوضات معهم، فعوضتهم بعمال لا ينتمون لأي تنظيم نقابي لضمان شحن السلع، ولم تكتفي بتعويض المضربين بل توعدت العمال بإصدار عقوبات صارمة ضدهم وذلك بفرض غرامة مالية مقدرة بخمسة عشر فرنك فرنسي لكل محرض على الإضراب. [21]

ومع تبني الإدارة الفرنسية أسلوب القوة فقد كانت النتائج سلبية، فقد لحق بالإضراب عمال الحافلات الكهربائية تضامنا مع زملائهم، وبسبب رفض الإدارة دفع منحهم مستحقاتهم المالية بأثر رجعي ابتداء من 01 ديسمبر 1923، فحاولت الإدارة تدارك الوضع فأعلنت زيادة في الراتب بمقدار فرنك في اليوم، ومع ذلك لم تهدأ هذه المناورات غضب العمال فرفضوها وواصلوا احتجاجهم فأرغمت الإدارة على الاستجابة لبعض مطالبهم نسبيا، فقرروا توقيف الإضراب والعودة للعمل. [21]

تجددت بعدها إضرابات عمال الموانئ، واستجاب لها قرابة 25000 عامل، فتدخلت الإدارة قبل أن يتطور الوضع وأعلنت عن زيادة في الراتب قدرته ما بين فرنك ونصف وفرنكين، غير أن المضربين واصلوا إضرابهم لأن مطالبهم هذه المرة لم تنحصر في زيادة الرواتب وإنما كان تضامنا مع زملائهم المضربين، وازدادت لهجة المضربين بعد أن تدخلت الشرطة وألقت القبض على زعماء الإضراب، وذهب تدخل الشرطة إلى أبعد من ذلك فأرغمت بعض العمال على العودة للعمل تحت التهديد، لأن الحركة من وجهتم غير شرعي. [22]

أعاد تذ خل الشرطة نظر العمال في تنطيهم وطريقة احتجاجهم، فقدمت النقابة الموحدة تقريرا إلى والي العمالة جمعت عدة فروع منها: نقابة المعلمين، عمال الموانئ، البحارة والملاحين، عمال النقل البري، كتاب وعمال البريد، الخبازون، وطالبوا بتحويل بورصة العمل

إلى نقابات عمالية دون النظر إلى اتجاهاتها السياسية، غير أن مطلبهم رفض، لأن أصل بورصة العمل تنظيم نقابي خاص بالفرنسيين، وهذا يعني أنه كان تحت سيطرتهم.[23]

بروز النخبة النقابية الجزائرية

لقد ظهر تغير ايجابي في صفوف العمال، فبعد أن ظل نشاطهم واحتجاجهم ضمن النقابات الفرنسية، وزعماء الإضراب فرنسيون، برزت قيادات جزائرية في النقابات الفرنسية والتي أخذت على عاتقها مهمة قيادة الجزائريين، ومن أبرزهم لكحل الحاج المعروف بالحاج كسولا، وقارة الزولي، وأحمد الملقب بقميش، ومحمد بن عابد ملقب بعمر الجزائري. كانت هذه الشخصيات معروفة لدى مصالح الشرطة، ومسجلة ضمن الشخصيات الفاعلة في المجتمع والخطيرة، وقد كان لها سوابق مع القضاء الفرنسي، ومع ذلك تزعمت عدة إضرابات، منها إضراب عمال الموانئ، والسكك الحديدية، وقد قام محمد قميش بتخريب السكك الحديدية لعرقلة حركة المواصلات، وما يلاحظ على هذه الشخصيات هو تباين مناصبهم ومستواهم التعليمي، فنجد المتعلم والأمي مثل المترجم، والعامل لبسيط، والبطال.[24]

لقد عبر العمال تعبيرا صادقا عن الوضع الصعب الذي كانوا يعيشون فيه، وكان لحركتهم وقعا كبيرا على السلطة الإستعمارية نتيجة تعاظم حجم الطبقة العمالية الأخذة في الزيادة بسبب التوجه الإقتصادي الفرنسي الجديد، والذي أعطت فيه للصناعة أهمية كبيرة، وكانت النتيجة تطور عدد العمال في صفوف الجزائريين، وفتحت أبواب العمل في الورشات المحلية والفرنسية.

وشكل عمال النقل خطورة كبيرة على مصالح الكولون وفرنسا، فنجد عمال التراموي الذي نظموا أنفسهم في نقابة، وشاركوا في الحركة الاحتجاجية التي شنها عمال الموانئ، وقد شكلوا تنظيما نقابيا قويا سنة 1921، وكان أمينها العام الجزائري دومة قادة الأمين وقد كان عضو في المكتب الفيدرالي للاتحاد الجزائري لعمال السكك الحديدية، وهذا ما أعطاهم دفعا قويا لتقديم مجموعة من المطالب أهمها:

- زيادة في الأجور.
- عطلة سنوية 21 يوما في السنة.[25]

وسجلت تقارير الشرطة لسنة 1924 إضراب المقاولين والبنائين للمطالبة بتحديد ساعات العمل حسب القانون المعمول به في فرنسا والمطبق على الفرنسيين، والمحددة بثمانية ساعات عمل في اليوم بدل التوقيت الذي كان سائدا في العمالة والمرتبط بطبيعة العمل، فقد يكون 10 ساعات أو أكثر. 24 وفي 1925 تجددت الحركة في ميناء مستغانم بعد أن أدركوا تماطل الإدارة الفرنسية في تطبيق بعض المكاسب المتفق عليها سابقا، غير أن الإضراب فشل بعد تدخل الإدارة وتعويضهم ببعض العمال الذين لا ينتمون إلى هذا القطاع. 26

لقد عرفت الفترة الممتدة ما بين 1919 إلى 1924 إضرابات متتالية، قسمت إلى مجموعتين: الأولى من 1919 إلى 1922، وشارك فيها حوالي 225 عامل، أما الثانية فمن1922 إلى 1924، ونشطت الحركة بعد الحرب العالمية الأولى بسب التطورات التي عرفتها الساحة العمالية العالمية وانتقلت آثارها إلى الجزائر نتيجة الإحتكاك بالمهاجرين والفرنسيين، وقد وجد الجزائريون في هذا النشاط ملجئا للتعبير عن رفضهم للأوضاع المعاشة.[27]

ومن مجموع حركات الإضرابين كانت حركة عمال الموانئ وعمال السكك الحديدية أشدها من حيث اختيار التوقيت والمدة الزمنية التي استغرقتها، وبالرغم من أنها كانت متفرقة لكنها برهنت على نمو حس مدني في صفوف العمال الجزائريين، وإذا كان الإحتجاج في الإطار الفرنسي في بداية المر فقد تطور في ما بعد وينفصل الجزائريون وتصبح القيادة جزائرية، تأخذ مبادرة الحركة وتعبر عن مواقفها بشكل صريح ومهيكل.[28]

لقد أدى التطور الإقتصادي إلى انتشار حركة الإضرابات في المدن والأرياف بعد الحرب العالمية الأولى، فالتوجه نحو الإقتصاد الرأسمالي المرتبط بقانون العرض والطلب والأسواق العالمية أدى إلى تدهور الوضع المعيشي للسكان، فتقلصت الحصص الغذائية للعمال، وزيادة على ذلك عدم انتظام الإنتاج الزراعي أدى إلى قلب طبيعة البنية التكوينية للمجتمع، ولا يمكن أن تعتبر وجود النقابة العامل الوحيد الذي حرض العمال على التعبير عن رأيهم والمطالبة بحقوقهم، وقد كان النشاط النقابي الفتيل الذي أشعل فتيل التمرد، فإذا نظرنا في عمق المجتمع نلمس وجود غضب شعبي عميق، فالملل في الحياة السياسية، والمراقبة الشديدة، وارتفاع الضرائب وتنوعها، ساهم في تبلور الشعور بالظلم والرغبة في التعبير عنه[29].

يضاف إلى ذلك عامل أخر مرتبط بالمجتمع هو ارتفاع الكثافة السكانية، وتأزم الأوضاع الداخلية، والنتيجة بروز ظاهرة الهجرة وعجزت المدينة عن استيعاب التدفق السكاني وتوفير مناصب العمل بسبب غياب المؤسسات الصناعية القادرة على توفير فرص عمل تناسب تخصصاتهم، كل هذا ساهم في تدهور وضع الجزائريين، فكانت

النقابة هي الانطلاقة الأولى نحو تكوين فكرة حول تنظيم مهيكل ومنظم، ضم عدة أعضاء، وكان لكل عضو مكانة في النقابة، ولم يكن للجزائريين في بداية الأمر دور أساسي، بل كانوا مجرد ورقة ضغط يستعين بها المشرفون على النقابة للمطالبة ببعض المكاسب، ومع ذلك فقد استفاد المنخرطون في النقابة كثيرا، فاكتسبوا آليات الدفاع والمطالبة بتعديل الأوضاع المهنية أكسبهم مع مرور الوقت نمط جديد من المقاومة، وهذا ما أقلق الإدارة الفرنسية، فكانت تحاول توقيف هذا النشاط قبل أن يتطور أكثر ويغرس داخل المجتمع، وتحاول دائما التأكيد على أن السلطة الإستعماري هي من تسير حركة الجزائريين وتقرر البث في أحوالهم [29].

ومع ظهور هذه التنظيمات واتساع نطاقها لتشمل قطاعات مختلفة، كان تكوين الجزائريون في البداية في المجال النقابي شبه منعدم، الأمر الذي جعل العمال عاجزين عن متابعة النشاط العمالي، وهذا ما جعلهم غير قادرين على مسايرة الحركة الثورية الجديدة التي كانت تشهدها الساحة العالمية، هذا الوضع جعل العامل الجزائري يحبذ وجود قائد يساعده في توجيهه وقيادته للتعبير عن ازدرائهم عن الوضع الذي يعيشون فيه[30].

لقد أوكلت للجزائريين مهمة وحيدة المشاركة في الإضراب دون تدخل أو تحيز، وهذا ما أكدته التقارير الفرنسية التي تطرقت إلى حركة الإضرابات في العمالة، ومع ذلك تولد لدى المجتمع فكرة جديدة هي الوحدة العمالية، وطريقة قانونية مشروعة للتعبير عن رفض وضع ما، هذا الأسلوب الجديد المقتبس من النشاط الفرنسي، وقد رأت الحكومة الفرنسية في هذه الحركة عملا سياسيا من شأنه أن يضر

بالمصلحة العامة لفرنسا، فالموافقة على إقامة وتأسيس النقابات في الجزائر لا يعني التجمع أو التدخل في الشؤون الداخلية لفرنسا، وصرح الحاكم العام أبيل Abel بأن الجمهورية الفرنسية سمحت بإقامة النقابات في الجزائر بشكل عادل، لكنها لن تسمح لها بتحويلها إلى تجمع سياسي يهدد فرنسا[31].

بلغ عدد الإضرابات خلال الفترة الممتدة ما بين 1921 إلى 1925 بـ 112 إضرابا 30 موزعة بالتساوي بين السنوات، أولها عمال الموانئ، ثم عمال المناجم خاصة منجم الفحم، الذي شن به حوالي 1200 عامل ضد قلة الرواتب (8 إلى 9 فرنك)، فأضربوا لمدة تسعة أيام، لحق بهم عمال في قطاعات مختلفة سبب غلاء المعيشة، وطالبوا بعلاوة إضافية[31]، ثم شن عمال قطاع البناء اضربا في 1924 مدته عدة أسابيع، واستمرت الحركة مابين سنة 1926 و1929. [32]

ومع مضاعفة الحركة الإضرابية لجاءت فرنسا إلى القمع والاعتقال في صفوف الفرنسيين والجزائريين، وكانت الحركة هي الأقوى في العمالة لأنها مست كل القطاعات، وقد لقيت الحركة إقبالا ودعما كبيرا من قبل العمال، وهذا ما جعل العديد من المؤرخين يرون فيها نجاحا ولو من الجانب الشكلي، وقد تمكنت فرنسا من التقليل من حدتها من خلال تعويض المضربين في بعض القطاعات بعمال جدد، كما حدث في الموانئ حيث استعانت الغرف التجارية بالملاحين من الجيش لضمان مواصلة الحركة التجارية في الميناء.[33]

وعلى الرغم مواصلة الإضراب إلا أنها عرفت تراجعا خلال فترة العشرينات بسبب الأوضاع الصعبة التي عرفها النشاط الاقتصادي خاصة بعد الأزمة الإقتصادية الرأسمالية الأولى التي لحقت بالنظام

الرأسمالي وانتقل أثرها إلى الجزائر بحكم العلاقة الإقتصادية الوطيدة بين الجزائر وفرنسا، فتم تسريح العديد من العمال واتسعت حدة البطالة.

لم توقف الأزمة من عزيمة النضال النقابي، أو التقليل من الغليان الإجتماعي فبعد عمال الموانئ، نجد إضراب عمال السكك الحديدية الدين التحقوا بصفوف المضربين في سنة 1926 حين أعلن عمال هذا القطاع في وهران وغليزان التوقف عن العمل، فتم اعتقالهم بسرعة لحق بهم بعدها عمال الترامون الدين انضموا إلى هذا الغضب الإجتماعي الفعال، وهذا ابتداء من سنة 1928.[34]

إن الميزة الأساسية في هذا النضال الجديد هو ذلك التعاون الذي حدث ما بين العامل الجزائري والفرنسي، ضمن مجموع الإضرابات المسجلة في العمالة نجد أن من بين 400 عامل مضرب في الميناء نجد 300 منهم جزائريون، أما من حيث الإطارات المهيكلة فنجدها تتكون من 9 أعضاء فرنسي و0 أعضاء جزائريين.35

- إضرابات فترة الثلاثينات

تأتي فترة الثلاثينات بسلسلة جديدة من الإضرابات التي شنها عمال مختلف القطاعات الصناعية، وقد تهيأت العديد من العوامل الداخلية والخارجية لذلك أهمها:

- تحطيم الأسس الإجتماعية للمجتمع بإدخال الرأسمالية في المجال الاقتصادي.
- إنشاء فئة جديدة في المجتمع وهي الفئة العمالية دون الإعداد لها من خلال وضع قواعد وشروط هذه الفئة.

- انتشار البطالة خاصة في صفوف الجزائريين.

لقد عرفت فترة الثلاثينات أزمة حادة بفعل الأزمة الإقتصادية الرأسمالية الثانية في سنة 1929 فانتقلت أثرها إلى الجزائر بحكم ارتباط الاقتصاد الجزائري بالفرنسي.36 نضيف إلى ذلك الأزمة الداخلية الناجمة عن المشاكل الطبيعية والتي أثرت سلبا على المحصول الزراعي، وبالتالي الصناعي، فانخفضت كمية إنتاج الحبوب وارتفعت أسعارها، وانكمشت الأسواق بسبب عمليات المضاربة كل هذه العوامل أثرت سلبا على الإقتصاد، فانتشر الفقر في أوساط العمال بسبب للتسريح الشبه الجماعي، وقد مس هذا الوضع كل القطاعات فانخفضت أسعار الحبوب إلى قرابة 50 فرنك للقنطار كما تراجعت أسعار الأراضي، وكانت فئة الفلاحين الصغار هي الأكثر تضررا، أما في المدن فإن الفئة المتوسطة المتمثلة في العمال قد عانت الكثير فتم تسريح عمال المناجم، الموانئ، البناء، المصانع، وظهرت هجرة عكسية فبعدما كانت من الجزائر إلى فرنسا، نلاحظ أن فرنسا قد شددت الخناق على اليد العاملة في المهجر وسرحت العديد منهم، وأرغم الكثير على العودة إلى الجزائر، والعيش بمعاش التقاعد، كما ظهرت الهجرة من الريف إلى المدينة بحثا عن فرص عمل في ظل التدهور الحاصل في الريف.[37]

في هذه الظروف شن العمال في المدن إضرابات متكررة في مايو 1930 شارك فيها قرابة 20 مضرب ما بين عامل فرنسي وجزائري، ومع اشتعال أول حركة إضرابية، أخذ عمال مختلف القطاعات يلتحقون بالتنظيم النقابي، وقد اجتمع العمال في بورصة العمل، وطالبو ضرورة زيادة أجورهم، وانضم إليهم الخبازون، وعمال مصلحة

الطبوغرافية، عمال بعض المصانع، وقد اتحدوا كلهم في مطلب واحد هو تحسين ظروف عملهم، ورفع الأجور، وأمام تصلب الإدارة وإغلاقها لبورصة العمل، قرر المضربون مواصلة الحركة دون توقف،[38]

ومع إصرارهم في مواصلة حركتهم أرغموا في النهاية على استئناف العمل بعدما قامت الإدارة بطرد مجموعة منهم وتخويف البقية، ليشن بعدها عمال الموانئ إضراب جديد دام إحدى عشرة يوم بسبب إلغاء بعض المنح الخاصة.[39]

وشن بعدها عمال البناء في العمالة في سيدي بلعباس كنموذج حركة احتجاجية بسبب سياسة التمييز التي كانت تنتهجها فرنسا، فقد كان الفارق في الأجرة اليومية بين العامل الفرنسي والجزائري يفوق الأربعة فرنك في اليوم، فالفرنسي كان يتقاضي [14] فرنك في اليوم، بينما العامل الجزائري كانت أجرته عشرة فرنك فقط، فقدموا قائمة مطالب أهم ما جاء فيها:

- رفع الأجور إلى [25] فرنك يوميا لكل العمال.
- المطالبة بتطبيق قانون العمل الذي يحدد ساعات العمل بثمانية ساعات يوميا.

وأمام رفض الإدارة تواصل الحركة وأخذت بعدا عاما بحيث شملت مختلف القطاعات وضمت الفئة العمالية الجزائرية والفرنسية، وشلت جميع ورشات البناء، وعوض أن تدخل الإدارة في حوار مع المضربين، لجأت إلى الأسلوب الوحيد الذي تتقنه وهو القوة، فاعتمدت على أجهزة الشرطة فقامت باعتقال مجموعة من العمال، واتهامهم بالتحريض[40].

أثناء عرضهم للمحاكمة حصر مجموعة من العمال لمؤازره أصدقائهم وقاموا بحركة إحتجاجية أما المحكمة، والميزة هنا التي نقف عندها هي فكرة الشمولية التي ميزت هذه الحركة والفكر الوحدوي الذي كان سائدا لدى كل فئات العمال [41].

ومع قوة هذه الحركة فإنها قد فشلت وهذا لعدة أسباب أهمها:

- نقص الخبرة لدى الفئة العمالية.
- قلة الإطارات المنظمة للإضرابات وانخفاض عدد المنخرطين.
- الافتقار إلى التنظيم الجيد للعمال [42].

ومع هذا الفشل إلا أن الفئة العمالية في المدن قد اكتسبت أسلوب جديد للنضال الإجتماعي لمواجهة السياسية الفرنسية الهادفة إلى إذلال المجتمع عن طريق تشديد الخناق عليهم وإفقارهم رغم عملهم وبالتالي حصر تفكيرهم في كيفية الحصول على لقمة العيش.

ولهذا كرر عمال البناء الحركة من جديد في سنة 1934 شاركت فيها كل العمال بمختلف جنسياتها رغم محاولة الإدارة تطبيق سياسة فرق تسد من خلال الاستجابة لمطالب الفرنسيين دون الجزائريين، وقد عجزت عن تحقيق هدفها لأن صفوف العمال كانت موحدة، فأرغمت الإدارة على الاستجابة إلى مطالبهم على الأقل تطبيق قانون ساعات العمل. [43]

وعموما مع فشل هذه الإضرابات في تحقيق أهدافها الأصلية، إلا أنها أكسبت المجتمع أسلوب جديد لنشر الوعي، ومواصلة حركة مقاومته للسياسة الفرنسية، فأصبح المجتمع يتعايش مع الاستعمار، وعليه كان من الضروري مسايرة الوضع، وهذا من خلال استغلال الإمكانيات المتاحة لديه، من نضال نقابي والمطالبة بحقوق العمال، وأيضا

معارضة السياسية الفرنسية وهذا ما جعل هذه الفئة تنخرط بشكل متزايد في النقابات العمالية وهذا ما يوضحه لنا الجدول رقم (1) حول عدد العمال المنخرطين في العمالة للعمال.[44]

السنوات	الأوروبيون	الجزائريون
1930	**13.000**	**2000**
1936	**24.000**	**6000**
1939	**21000**	**4000**

العمال المنخرطون في النقابة

تبين الأرقام مدى الفرق الكبير بين عدد الأوروبيين والجزائريين، وكان عدد الأجانب في تزايد مستمر مع تسجيل فترة تراجع سنة 1939، أما في صفوف الجزائريين فنسجل نفس الظاهرة؛ أي الارتفاع من 1930 إلى 1936، وتراجع خلال 1939.

ومهما يكن فإن الظاهرة الجديدة التي برزت في هذا الجانب هو تسجيل النشاط النقابي في الريف، هذا النشاط الذي بدأ في المدينة سرعان ما انتقل إلى الريف الجزائري من خلال إقامة نقابة خاصة بالفلاحين، والواقع أن النقابات الفلاحية تعود إلى سنة 1920 حين بادرت اللجنة العامة للعمال في المدينة إلى تنظيم نقابة خاصة بالعمال الزراعيين، ومع الظهور المبكر لها إلا أنه كان من الصعب جدا إقناع الفلاحين بأهميتها في فترة العشرينات، ولهذا فإن النقابة في الريف قد تأخر إلى غاية 1936 حيث تم تأسيس اتحاد مستقل للعمال الزراعيين تحت ظل الكن فدرالية العامة للعمال، ضمت فئة الفلاحين الصغار وعمال الأرض والمزارعين.[45]

ومع أن العديد أن لم نقل كل المصادر والمراجع قد أجمعت على فكرة أن النشاط النقابي هو مديني، أي أنه ظهر في المدينة فإن مصطفى الأشرف يرى أن جذور هذا التنظيم هو الريف وذلك من خلال تبني الفلاحين الجزائريين الدين هاجروا إلى فرنسا هذه الفكرة هناك وحاولوا تطبيقها بعد عودتهم إلى الجزائر أو على الأقل ساهموا في إقناع المجتمع على ضرورة اقتباس والعمل بها، فهو يرى " أن قومية المدن هذه نشأت أول ما نشأت بين الفلاحين الجزائريين المغتربين في فرنسا".[46]

وقد عقدت نقابة الفلاحين أول اجتماع لها ضم العمال الزراعيين في وهران في 09 أوت 1936، وعقد أخر في 25 من نفس الشهر والسنة، والهدف منه هو نشر ثقافة النضال النقابي في أوساط العمال الزراعيين [47].

وبدأ نضال الفلاحين النقابي بالقيام بمجموعة من اللقاءات المتكررة من اجل غرس فكرة النقابة في أوساط الفلاحين بكل اختلاف أصنافهم، إضافة إلى محاولات عديدة لشن إضرابات، كانت فردية في بادئ الأمر لتصبح مجموعة من المزارعين أو الفلاحين، وغالبا ما كانت هذه المحاولات تتزامن مع مواسم جنبي المحاصيل كما حدث مع إحدى المزارعين الكولون في إحدى مناطق سيدي بلعباس.[48]

مع سنة 1936 احتل العمال الجزائريون عدة مصانع، وانظموا إلى حركة العمال الفرنسيين، وشن العمال في القطاع ألزراعي إضرابا ضد الملاكين، وقد أقلقت هذه الحركة الكولون خاصة وأنها مست عدد كبير من الضياع، وكتبت في الصحف مقالات لاذعة ضدهم.[49]

انتقل الإضراب بعدها ليشمل طلبة المدرسة حيث شنوا إضرابا في مدرسة تلمسان في 13 ديسمبر 1937 بسبب التأخر في دفع المنح، ولم يخرج هذا الإضراب عن موجة الإضرابات التي شهادتها العمالة، فلا يستبعد تأثير الأحداث التي عرفتها الساحة الداخلية لتأجيج الطلبة، كانت هذه الحركة جديدة ومع أهميتها إلا أنها لم تخلف أثار هامة وانتهت دون مناوشات، وتمت معاقبة المحرضين بمعاقبة ثلاثة طلبة بتوقيفهم مدة شهر، وحرمانهم من المنحة، كما تم طرد أربعة طلبة بشكل نهائي لأنهم حاولوا جر طلبة مدارس كل من قسنطينة والجزائر في الحركة [50].

كما شن عمال مركب المياه المعدنية إضرابا في 22 فبراير 1938 بسبب انخفاض الراتب، والقيام رئيس المصلحة بطرد أحد العمال الذي دخل في مناوشات كلامية معه، ولم يتوقف الإضراب حتى حضر الأمين العامة المنظمة العامة للعمال السيد » جوهو« Jouhaux والذي تعهد بإيجاد حل للمشكلة [51].

عرفت العمالة سلسة من الإضرابات خلال فترة ما بين الحربين مست مختلف القطاعان منها ما كان فرنسيا شارك فيها الجزائريون بموجب عملهم في المصانع، ومنها ما كان جزائري بعد أن كون الجزائريون نقابات خاصة بهم .

والخلاصة التي نخرج بها من هذا الطرح هي:

بالرغم من أن النشاط النقابي قد وجد من القدم في الجزائر إلا أن عدد المنخرطين ظل قليل، ويعود سبب هذا إلى طبيعة العمل الممارس من قبل الجزائريين، فغالبا ما كان عملهم يومي أو موسمي في مختلف

القطاعات الصناعية والزراعية، الأمر الذي منعهم الانضمام إلى النقابة.

انضمام الجزائريون إلى النقابية كان في بادئ الأمر عفوي بعدما وجدوا أنفسهم عمالا في المصانع الفرنسية، وقد شاركوا في التجمعات التي كانت تعقدها النقابة الفرنسية، لكن سرعان ما تطورت الأوضاع في فترة ما بين الحربين ليدرك الجزائري مدى أهمية النقابة للدفاع عن مصالحه المادية والإجتماعية.

- حصول العمال على بعض المكاسب مثل رفع الراتب، ساعات العمل المحدودة، الساعات الإضافية، والحق في العطلة السنوية.
- انتشار النشاط النقابي والتنظيمات النقابية في مختلف مناطق العمالة، وتأسيس نقابة خاصة بالنشاط الزراعي، ومشاركة عدة قطاعات في الإضرابات، فنجد العامل والفلاح وحتى الطالب.

كان النشاط النقابي والنضال العمالي الذي شنه العمال في كل مناطق الجزائر إحدى السمات الجديدة التي مثلت الأساليب الجديدة لمواجهة فرنسا، ولم تجد فرنسا فترة راحة بعد قضائها بشكل شبه كلي على المقاومات الشعبية، لتجد نفسها في حالة مواجهة مخالفة عن الأولى، شنها المجتمع في المدينة والريف، وهذا يعني استمرارية المقاومة وتحولها من مقاومة ضد الإحتلال إلى مقاومة الوجود الفرنسي وسياسة الإستعمارية، وهذا يؤكد فرضية تعايش الجزائريون مع الأوضاع الجديدة وتمسكهم بحقوقهم ومطالبهم وفق الإمكانيات المتاحة لديهم.

الهوامش

1-Jacques Marseille, empire colonial et capitalisme, edition Albin Michel, Paris, 1984, P 335
2-LE cho Oran, 01 janvier 1919.
3-Archive communal d'Oran, caisse N°5, affaires indigènes.
4- Djabari (Y), la France en Algérie bilan et controverses, Vo 3, les lunettes d'un capitalisme d'état, OPU, Alger, 1995, P 687.
5- Archive communal d'Oran, caisse N°4, L'agriculture en Algérie, 1922.
6-Archive communal d'Oran, caisse N°4, L'agriculture en Algérie, 1922.
7 - L Echo Oran, 01 janvier 1919.
8 - Ageron (Ch .R), Histoire de l'Algérie contemporaine, T2, PUF, Paris, 1979, P501.
9-Estoublan et Léfebur, Principe de colonisation et législation coloniale, code de l'Algérie annote, supplément (1916-1920) Imp. Bierre, 1937, P6.
10- Djabari (Y), Op Cit, 687.
11- Archives wilaya d'Oran, Série f, Bourse de travail, 1924.
12- Ibid.
13- Archives wilaya d'Oran, Série f, Bourse de travail, 1924.
14- Archives wilaya d'Oran, Série f, Bourse de travail, 1924.
15- Archives wilaya d'Oran, Série f, Bourse de travail, 1924.
16- Archives wilaya d'Oran, Série f, Bourse de travail, 1924.
17- Archives wilaya d'Oran, Série f, Bourse de travail, 1924.
18- Archives wilaya d'Oran, Série f, Bourse de travail, 1924.
19- Abid (A), Mouvement syndical et la lute sociale en Oranie, université d'Oran, thèse pour doctorat état 3 sicle, 1982, P 29.
20- Nouschi(A), l'Algérie, amère (1919-1994), Ed la maison des sciences de l'homme, Paris, 1995, P48
21- Archives wilaya d'Oran, Série f, les grèves de 1919 au 1926, N°1036.
22- Archives wilaya d'Oran, Série f, les grèves de 1919 au 1926, N°1036.
23- Archives wilaya d'Oran, Série f, les grèves de 1919 au 1926, N°1036.
28-Ibid.
24- Archives wilaya d'Oran, Série f, les grèves de 1919 au 1926, N°1036
25-(S A), la grève des dockers de Mostaganem, l'Echo d' Oran, 1925, N° 28-427, P 02.
26--(S A), la grève des dockers de Mostaganem, l'Echo d' Oran, 1925, N° 28-427, P 02.
27- Djabari(y), Op Cit, P32.
28- Nouschi(A), Op Cit, ,48.
29-Taleb Ben Diab (A), La formation des idées socialisme scientifiques en Algérie, in Revue scientifique, juridique, économique et politique, 1977, PP272-375.
30- Nouschi(A), Op Cit, 48.
31- AWO, série F Rapport de Police, 17.07.1926.
32- Nora Ben Alleg (N), Op, Cit, P 93.
33- AWO, série F, Rapport de Police, 19 Mai 1930.
34- AWO, série F, Rapport de Police, 01—101930.
35-AWO, série F, Rapport de police, 29.07.1933.
36- Ibid.
37- Taleb Ben Diab (A), Op Cit
38- Taleb Ben Diab (A), Ibid
39- houari (T), Op, Cit, P 34.
40- عبد القادر جعلول، تاريخ الجزائر لحديث دراسة بوسيولوجية، ترجمة فضل عباس، الجزائر دار الحداثة، بالتعاون مع د.م.ح، (د ت)، ص 132.
41- مصطفى الأشرف، المرجع السابق، ص 78.
42- AOM, GGA, 9 H/ 41 Rapport de Police, Le 09-07-1937.
43- AOM//90, Affaires indigènes, Oran1936.
44- AOM//90, Affaires indigènes, N° 317, Oran le 03 /01 /1937.
45- AOM//90, Affaires indigènes, N° 317, Oran le 02 /03 /1938.

46- AOM//90, Affaires indigènes, N° 317, Oran le 02 /03 /1938.
47- AOM//90, Affaires indigènes, N° 317, Oran le 02 /03 /1938.
48- AOM//90, Affaires indigènes, N° 317, Oran le 02 /03 /1938.
49- AOM//90, Affaires indigènes, N° 317, Oran le 02 /03 /1938.
50- AOM//90, Affaires indigènes, N° 317, Oran le 02 /03 /1938.